

دولة "الجباية" تفتش في جيوب المستضعفين ٥ مليارات جنيه حصيلة "غرامات سيارات المعاقين" خلال 6 أشهر: إصلاح للمنظومة أم سطوة مقنن؟



السبت 6 ديسمبر 2025 10:00 م

لم تعد السلطة الحالية في مصر، التي تعاني من نهم مالي لا يتوقف، تكتفي بفرض الضرائب التقليدية أو تقليل الدعم، بل امتدت أذرعها لتفتش في دفاتر الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

ففي سابقة تكشف عن عقلية "المحاسب" الذي لا يرى في المواطنين سوى أرقام ومصادر للسيولة، كشف مصدر بوزارة المالية أن الحكومة جمعت نحو ٥ مليارات جنيه في فترة قياسية لا تتجاوز الستة أشهر (من يونيو إلى مطلع ديسمبر)، تحت بند "غرامات سيارات المعاقين".

هذا الرقم الضخم لا يعكس نجاحاً رقابياً بقدر ما يفتح نهجاً سلطوياً يتعامل مع "ذوي الهمم" وامتيازاتهم القانونية كـ"غنية" جديدة لسد العجز المالي، تحت ستار يراقب يُسمى "إصلاح المنظومة"، بينما الواقع يشير إلى عملية "تأمين" مقنعة لمكتسبات هذه الفئة.

حملات عقابية بأثر رجعي: التوحش في تحصيل الأموال

تنافر الحكومة بأنها شكلت لجأاً لفحص السيارات المستوردة منذ عام 2021، في إجراء بوليسي يطارد المواطنين بأثر رجعي. فبدلاً من معالجة التغيرات في حينها، انتظرت السلطة لتنقضّ الآن وتفرض غرامات باهظة وتسحب السيارات، محولة المخالفات الإدارية إلى مورد مالي ضخم للفرزاة العامة.

إن تحصيل ٥ مليارات جنيه في نصف عام فقط يؤكد أن الهدف لم يكن "القضاء على اللالعب" فحسب، بل "تعظيم الإيرادات" بأي ثمن، حتى لو كان ذلك عبر مطاردة السيارات في الشوارع وسحبها، في مشهد يعكس تحول الدولة من "راعية" للحقوق إلى "متربصة" بالأخطاء.

الابتزاز بالفقر: معايرة "السيارة مقابل القوت"

لعل الوجه الأكثر قسوة في هذه الحملة الحكومية هو ما كشفه المصدر عن احتجاز ٣ آلاف سيارة في الموانئ، وتعليق الإفراج عنها لحين "مراجعة وزارة التضامن". الهدف المعلن هو التأكد من عدم حصول أصحابها على معاش "تكافل وكرامة"، في تطبيق صارم لضوابط تمنع الجمع بين الدعم النقدي الزهيد وامتلاك وسيلة تنقل آدمية.

هذه السياسة تضع المواطن الفقير من ذوي الإعاقة أمام خيارين أحلاهما مر: إما التنازل عن حقه في التنقل بكرامة عبر سيارة مجهزة، أو التنازل عن فئات الدعم الذي يقيه شر الجوع. إنها سياسة "الابتزاز بالفقر" التي ترى أن حصول المعايق على سيارة يخرجه تلقائياً من دائرة استحقاق الدعم، متغاهلة أن الإعاقة بحد ذاتها تكلفة اقتصادية باهضة تتطلب دعماً مزدوجاً لا تخفيه قسرًا.

تعجيز فني: تفريغ الامتياز من مضمونه

لم تكتف السلطة بالملحقة المالية، بل عمدت إلى تفريغ قانون "ذوي الإعاقة" من مضمونه عبر لواحة تنفيذية تعسفية. التعديلات الجديدة التي حصرت سعة المحرك في ١٢٠٠ سي سي كحد أقصى، ومنعت أنظمة "التربو"، تمثل "حظراً ناعماً" لاستيراد السيارات.

فالسوق العالمي للسيارات يتجه نحو تقنيات لا تتناسب مع هذه الشروط "المتحجرة" التي وضعت لتقليل الفاتورة الاستيرادية وليس لخدمة المعايير هذه الشروط تجعل من العثور على سيارة مناسبة وقوية تحمل ظروف الطرق في مصر مهمة شبه مستحيلة، مما يجعل "الامتياز" إلى "عبء" ويجبر الكثرين على العزوّف عن حقوقهم القانونيـ

التخطيط الإداري: سياسة "الفتح والغلق"

يعكس قرار وقف الإفراج الجمركي ومنع التسجيل المسبق لمدة 6 أشهر (من يوليو الماضي)، ثم العودة للإفراج الجزئي عن السيارات المستكبدة (9آلاف من أصل 12 ألف سيارة)، حالة من التخطيط الإداري والفشل في التخطيط . الحكومة تعاقب الجميع بـ"الحضر الشامل" بدعوى سد الثغرات، مما أدى لتكبد البضائع في الموانئ وتكبيل المواطنين غرامات أرضيات تخزين، قبل أن تعود لتفريج عنها "بالقطارة".

هذا النمط من الإدارة القائم على "الخدمات" المفاجئة يؤكد غياب الرؤية المستدامة، وأن المحرك الأساسي للقرارات هو ردود الفعل الأمنية والمالية اللحظية، وليس مصلحة المواطن أو استقرار السوقـ

الخلاصة: إن الـ 5 مليارات جنيه التي دخلت خزينة الدولة ليست دليل عافية، بل هي وثيقة إدانة لنظام يقتات على غرامات مواطنيه، ويحول حقوق الفئات المستضعفة إلى ساحة للجبائية، مستغلـ شعارات "تطبيق القانون" لستر عورة العجز المالي المتفاقـ